الشرعية من مقتضيات العمل ولا يجوز التمسك بها في تسمية الله تعالى ووصفه
ثم أخذ النبي صلى الله عليه وسلم النووي رحمه الله يقرر كلام امام الحرمين بعد
ثنائه عليه ويوضح قوله لم يفض فيه بتحليل ولا تحريم بكلام تركته اختصارا
ثم قال وقد اختلف اهل السنة نصرهم الله تعالى وكثرهم في تسمية الله تعالى
ووصفه بما دل على الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه
فاجازه طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب
او سنة متواترة او اجماع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فقد اختلفوا
فيه فاجازه طائفة وقالوا الدقائق به والثنا من باب العمل وذكر جائز
بخبر الواحد ومنعه آخرون لكونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز او يستحيل
على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي والصواب جوازه لاشتماله
على العمل وقوله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها انتهى كلامه في
شرح مسلم وبالله التوفيق واعلم ان قدما منصوب بانه مفعول فيه اي
تعزز في قدمه بالبقا وهو الوجود الدايم المستمر على قول مرجوع عند
الشنوسي راجع عند غيره قال اي الشنوسي وبعض الايمة يقولون
معنى البقاء في حقه استمرار الوجود في المستقبل بلا نهاية وكان هذه
العبارة يخرج قايلها اي ان القدم والبقا صفتان نفسيتان لانهما عنده
الوجود المستمر في الماضي والمستقبل والوجود نفسي لعدم تحققها الذات
بدونه وهذا المذهب ضعيف لانهما لو كانا نفسيين لزم ان تعقل الذات
بدونهما وذلك باطل بدليل ان الذات يعقل وجودها ثم يطلب البرهان
على وجوب قدمها وبقايها وشذ قوم فقالوا ان القدم والبقا صفتان
موجودتان تقومان بالذات كالعلم والقدرة ولا يخفى ضعفه لانه يلزم
عليه ان يكون القدم والبقا قديمين ايضا بقدم آخر موجود وباقيين
ببقاء آخر موجود ثم تنقل الكلام اي هذا المقدم الاخر وهذا البقا فيلزم

فيهما ما يلزم

فيهما ما يلزم في الاولين ويلزم التسلسل واضعف من هذا القول قول من فرق
بين القدم والبقا وجودي والحق الذي عليه المحققون انهما صفتا
سلبيتان اي كل منهما عبارة عن نفي معنى لا يليق به تعالى وليس
لهما معنى موجود في الخارج عن الذهن لتنتفي كلا منه بحروفه وبالجملة
فالله تعالى تعزز في ازليته وقدمه ببقايه وتفرد اي تعزز
بدليل من كان يريد العزة فلله العزة جميعا مع قوله سبحان ربك
رب العزة وصرح بوصفي القدم والبقا زيادة في التقرير والايضاح
اذ في ما يدل على ذلك حيث قال هو الاول المبدي ومعناه الذي
لا افتتاح لوجوده ومعناه الذي لا افتتاح لوجوده الفرد الذي
لا ثاني له في كماله وكونه وجوده في الخبر الصحيح كان الله ولم يكن
غيره وفي الحديث المشهور كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه
كان فهو المبدي المبدع الفاطر لكل الكاينات بغير بداية له اذ لو كان
حادثا لافتقر الى محدث ثم ينقل الكلام الى ذلك المحدث فنقول هل هو حادث ام
قديم فان قيل قديم قلنا هو المقصود المسمى بالاول وان كان غير قديم فينتقل
الى محدث آخر ايضا فيلزم الدور او التسلسل وكل منهما محال فثبت قدمه
فوجب بقاؤه اذ ما ثبت قدمه استحال عدمه فالواجب قال القاضي وآخر من
يبقى اي قايما بنفسه مستغنيا عن المحل والمخصص اذ لو لم يقم بنفسه
لكان عرضا ولو كان عرضا لكان حادثا اذ العرض لا يبقى زمانين وقد قام
البرهان على قدمه ولو افتقر الى مخصص لكان جوهرا او جسما وكل منهما
حادث فيكون حينيذ حادثا تعالى ونجد عن ذلك وقد ثبت قدمه واستحالة
الحدوث عليه فكان واجبا ان يكون قيوما اي ممدا موجدا لكل
حادث مؤيدا على الدوام اي ما لا نهاية واصل الابد الدهر على ظاهره ان
اولت الدهر بالوجود الدايم الذي لا بداية له ولا نهاية فلا وجود الا له ولا موجود

Copyright © King Saud University